إن سياسة التطبيع الاقتصادي التي تعتمدها إسرائيل كمقدمة أولى لتطبيع العلاقات الكاملة مع لبنان، ربما في المستقبل القريب، تجعلنا نتساءل عن الثغرات الموجودة في مكونات الإقتصاد اللبناني التي استطاعت إسرائيل بسهولة النفوذ عبرها، إلى الأسواق اللبنانية، وتجعلنا بالتالي نتساءل عن مخاطر علاقات السلام المحتملة على الاقتصاد اللبناني. وبديهي أن أي استقراء لمستقبل الاقتصاد اللبناني في ظل الأوضاع السياسية المتغيرة في المنطقة والتي تنحو منحىً سلمياً لا جدال فيه، يفرض إعادة قراءة الماضي، كمقدمة لفهم التطورات الحالية التي شكلت أحداث لبنان الأخيرة فيها قوة الدفع الاساسية.

ثانياً ــ مكونات الاقتصاد اللبناني

كان الاقتصاد اللبناني قبل الاستقلال، يعتمد بصورة رئيسية على الزراعة والحرف، وقد نمت الصناعة نمواً نسبياً أثناء الحرب العالمية الثانية لتلبية حاجات البلاد من السلع الاستهلاكية التي تعذر استيرادها بسبب ظروف الحرب. وتميزت الحقبة التي أعقبت الاستقلال بالنمو الاقتصادي السريع نتيجة توسع قطاع الخدمات «الذي أخذ من أهمية القطاعات المنتجة بعد إتخاذ مجموعة تدابير من أهمها: حرية القطع الأجنبي (١٩٤٨)، وسرية المصارف (١٩٥٦)، والحساب المشترك (١٩٦٢)»[٨]، إلا أن الاسباب الجوهرية لهذا التحول هي خارجية في معظمها؛ فقد توفرت ظروف إقليمية مؤاتية من أهمها: «كارثة فلسطين في العام ١٩٤٨، وما صدرته من مهارات بشرية ورؤوس أموال وقوة عمل رخيصة، وتحول التجارة العربية من مرفأ حيفا إلى مرفأ بيروت؛ تدفق واردات النفط إلى لبنان من بلدان الخليج العربي؛ هجرة رؤوس الأموال نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية في بعض البلدان العربية؛ وأخيراً وجود نظام ليبرالي لا يحد من إنتقال الأموال ولا ينالها بالضرائب العالية»[٩]. وهكذا تكرس دور لبنان بقيامه بالوساطة بين السوق الرأسمالية الغربية والسوق العربية الداخلية، وتحددت مكوناته الرئيسية التي من أهمها: «أنه إقتصاد حر يقوم على المبادرة الفردية، يتقدم القطاع الخاص فيه [على] القطاع العام، ويسيطر عليه قطاع الخدمات بواقع الثلثين من الدخل القومي»[١٠] و«هذا التوجه بقي ثابتاً منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يقوم قطاع الخدمات على المصارف والتجارة والسياحة والإستشفاء والتعليم ونشاط الشركات الأجنبية في لبنان»[١١].

غير أن هذا النمو الاقتصادي السريع حمل في طياته بذور ضعفه؛ فإعتماد قطاع الخدمات على الطلب الخارجي أدى إلى جعل مردود هذا القطاع رهن قرارات تتخذ في الخارج، وليس نتيجة قرارات تتخذ في الداخل، مما أدى إلى إنكشاف الاقتصاد اللبناني وتزايد العجز في ميزانه التجاري نتيجة إعتماده على الطلب الخارجي، وهو حساس بصورة فائقة للتطورات الداخلية والخارجية، ومن هنا فقد تعرض لسلسلة من الأزمات كانت أزمة بنك إنترا في أواسط الستينات أخطرها.

وعلى الرغم من أن مرتكزات الاقتصاد اللبناني التي كانت سائدة قبل الحرب الاهلية الأخيرة ظلت إياها بعد الحرب، إلا أنه لا يمكن الإنكار بأن الحرب قد تركت آثاراً عميقة على الدور الاقتصادي اللبناني ضمن اقتصاديات البلاد العربية؛ فقد عجز لبنان